JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد الخامس
٢٠٢٢م /١٤٤٣هـ
العدد الخامس
(١١٧)- (١٣٩)

موقف البرلمان الاسكتلندي من فكرة الاتحاد مع انكلترا ١٦٦٠-١٦٩٠

الباحثة / سهاد داود سلمان أ.د. طالب محيبس الوائلي
رئاسة جامعة واسط
bsd517311@gmail.com

المستخلص

كان البرلمان الاسكتلندي أهم مؤسسة في اسكتلندا خلال العصر الوسيط وأوائل العصر الحديث، وقد جمع ممثلي الشعب من خلال العقارات التي تمثل مناطقهم الإقليمية، وكان عمل البرلمان الاسكتلندي قبل ١٧٠٧ نموذجًا كبيرًا للحياة والشؤون الاسكتلندية، فقد مارس وظيفة قضائية مع تشريعات للحفاظ على القانون والنظام، وتناول المسألة الشائكة للضرائب، والسيطرة على السياسة الاقتصادية، والعملة المعدنية والتجارة الخارجية، وذلك حين مرت اسكتلندا بظروف اقتصادية صعبة جراء قوانين الملاحة الانكليزية للسنوات ١٦٦٠- ١٦٦٣، لذا كانت مسألة الاتحاد الأنكلو-اسكتلندي في هذه المرحلة على جدول أعمال البرلمان الاسكتلندي مرة أخرى، تناولت الدراسة أهم المناقشات التي دارت في البرلمان الاسكتلندي واللجان التفاوضية التي شكلت بين مملكتي اسكتلندا وانكلترا فيما يخص قيام الاتحاد مع والدور الذي لعبه ممثل الملك لودرديل بخصوص الاتحاد وتوصلت الدراسة إلى أهم الأسباب التي أدت إلى عرقلة وفشل المناقشات والمفاوضات البرلمانية من اجل قيام الاتحاد خلال هذه المدة.

الكلمات المفتاحية: البرلمان ، الاتحاد ، لودرديل ، ادنبرة ، مفاوضات ، تيوديل

The Position Of The Scottish Parliament From The Idea Of The Union With England

Suhad Dawood Salman Pro. Talab Mahibs ALwaeli
University wasit
bsd517311@gmail.com

Abstract

The old Scottish Parliament was the most important institution in medieval and early modern Scotland, by which the people's representatives

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد الخامس
٢٠٢٢م/١٤٤٣هـ

were brought together through estates representing their territorial districts. The Scottish Parliament prior to 1707 was a great model that represents life of Scottish and its various affairs. It exercised a judicial function with legislation to maintain law and order. The Parliament dealt also with the issue of taxes, control of economic policy, and foreign trade. As a result of the English navigation laws for the years 1660-1663, Scotland went through difficult economic conditions and critical financial circumstances. what follows is that the Anglo-Scottish Union had priority issue at that time on the agenda of the Scottish Parliament.

in light of the foresaid, this research endeavours to deal with the most important discussions Which took place in the Scottish Parliament and the negotiating committees that were formed between the kingdoms of Scotland and England regarding the union between the both Kingdoms and the role that was played by the representative of King Lauderdale regarding the failure of the union between Scotland & England.

Keywords: Parliament, Union, Lauderdale, Edinburgh, Negotiations, Tudddale.

المقدمة

برزت أهمية فكرة الاتحاد مع انكلترا من جديد، خلال الدورتين الأولى والثانية للبرلمان الاسكتلندي في عهد الاستعادة الثانية، على عكس الدورات التي انعقدت بين الأعوام ١٦٦٥ و١٦٦٧، إذ وجد مقترح مشروع الاتحاد طريقه لمجلس النواب، فبعد مدة وجيزة من الإعلان الرسمي للحرب الثانية بين انكلترا وهولندا في ربيع عام١٦٦٥(Boxer, C. R,1974,P.122) طلب الملك تشارلز الثاني عقد جلسة كاملة للبرلمان الاسكتلندي لمناقشة مجموعة واسعة من القضايا، والأهم من بينها تداعيات الحرب بين انكلترا وهولندا لاسيما على الاقتصاد الاسكتلندي، لهذا توجهت سياسة البلاط وممثل الملك باتجاه طي صفحة استقلال اسكتلندا عن انكلترا والتركيز على الجوانب التي تحيي فكرة المشروع الذي يبنى عليه مستقبل الوحدة الكاملة بين البلدين بدلا عن الاكتفاء بوحدة التيجان، وكما كان للبرلمان دور في قانون السيادة الصادر في تشرين الأول ١٦٦٩، والذي أكد بصورة قاطعة على الامتياز الملكي في الكنيسة وعلو التاج على حكومة الكنيسة، وبالتالي من خلال تسليط الضوء على تلك المواقف، الهدف

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد الخامس
٢٠٢٢م /١٤٤٣هـ

من الدراسة النظر في الجلسات البرلمانية حيث حظيت هذه الاجتماعات ببعض الاهتمام لفكرة الاتحاد بحجة انه يمثل عنصرا مركزيا لدى لودرديل (Gillian H. MacIntosh,2007,PP.60-61; Records of Scotland Parliament, 1665/8/2).

أولا. مناقشات البرلمان الاسكتلندي حول فكرة الاتحاد للمدة (١٦٦٠-١٦٦٩):

أصبح جون ميتلاند (John Maitland)(١٦١٦-١٦٨٢) (https://www.britannica.com) (إيرل (طالب محيبس،٢٠١١، صص٢٢٨-٢٢٩.) لودرديل(Lauderdal) يهيمن على السياسة الاسكتلندية، في السنوات التسع التي تلت استعادة الملك تشارلز الثاني للحكم، وتم تحقيق هذه الهيمنة من خلال تغلبه بنجاح على اغلب منافسيه، فبعد عام ١٦٦٧ تم إقالة جون ليزلي(John Leslie)((https://www.geni.com)(١٦٠٠-١٦٤١)ايرل روثيس من منصبه واستحوذ لودرديل على مقاليد الأمور بدلا عنه مستشاراً للملك في اسكتلندا، وعلى الرغم من وجوده في لندن هيمن لودرديل على جميع جوانب السياسة من خلال مناصريه في اسكتلندا ومارس الهيمنة شبه الكاملة على الإدارة الاسكتلندية،وبعد مدة وجيزة سرعان ما تمكن من إزالة ما تبقى من معارضيه، وافشل كل محاولات الحد من هيمنته عندما تم تعيينه مفوضًا للملك في اسكتلندا أواخر عام ١٦٦٩، وسافر إلى اسكتلندا استناداً للتعليمات الصادرة من الملك، وكان يأمل في استخدام نفوذه الشخصي وعلاقته بالملك من اجل تسوية بعض الصعوبات التي نشأت منذ عام١٦٦٧ (The British Library,P75,).

وصل إلى المملكة الشمالية (اسكتلندا) مع برنامج متفق عليه مع الملك، واثقًا من أن أية معارضة تخص البرنامج المعد والمخططات التي يتطلع نحو تحقيقها سيتم التعامل معها بسهولة، وعلى رأس تلك التطلعات الاتحاد المقترح مع إنكلترا وإعادة التفوق الملكي في الأمور الكنسية،إذ ببساطه كانت مهامه الأساسية ترسيخ مصلحة التاج من خلال إصلاح الشؤون المالية الحكومية،وتحقيق المزيد من التقدم في الأمن والتفوق العسكري، ومما كان من صالح لودرديل أن قسم الولاء للملك وإعلان الثقة العامة لا يزالان شرطين أساسيين في عضوية البرلمان، مما يضمن عدم فوز أي شخص بالانتخاب غير متعاطف مع التاج، وبالتالي لم يكن لدى لودرديل أي سبب للاعتقاد بأن جلسات ١٦٦٩ ستكون أقل امتثالًا من البرلمانات السابقة(GillianH.MacIntosh,302;1995,P.Lee, R .A, 2002,P.73).

بعد إقالة روثيس من منصبه بوصفه مفوضا للملك ووزير الخزانة في منتصف عام ١٦٦٧ انتقلت إدارة اسكتلندا إلى لودرديل، الذي شكل أدارة جديدة من فريق عمل بقيادة مساعدين من الموالين له هما كل منجونهاي (John Hye)(١٦٢٥-١٦٩٧)إيرلتوييددديل (Tweeddale)، والسير روبرت

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science ISSN 2306-5249
العدد الخامس
٢٠٢٢م /١٤٤٣هـ

موراي(Robertson Alexander,1922,P.33) (Robert Moray)(١٦٠٩-١٦٧٣) مع لودرديل، وعمل هؤلاء ثلاثيًا احتفظ بالسيطرة على الشؤون الاسكتلندية حتى أواخر عام ١٦٧٠، وكان تأثير توييديل و موراي على السياسة واضحا، كما كان من ضمن أحد الأهداف الرئيسية للإدارة الجديدة هو التعامل مع الفساد المالي الواسع النطاق الذي ساد في عهد روثيس(Gillian H. MacIntosh,P.116).

كشفت التحقيقات التي بدأت في اسكتلندا عام ١٦٦٨ بخصوص التخفيضات التي منحت للسير والترسيتون (Waltersitone) احد كبار المسؤولين الاسكتلنديين في الحكم السابق بشأن إبرام صفقات مشبوهة مع التجار، نتج عنهالسنين طوال تخفيض قيمة الرسوم الكمركية المقرر فرضها على السلع والبضائع بنسب قدرت بضعفين تقريباً عن الرسوم الرسمية التي يعمل بها،لهذا أسرعت تلك التحقيقات التي قامت بها الإدارة الجديدة في طرد العاملين الفاسدين بعد انتشار حالات الفساد في البلاد، وبذلك تكون سياسة الإدارة الجديدة قد نجحت في زيادة قيمة الكمارك بمقدار ١٢,٣٠٠ جنيه إسترليني، وعلى أثرها تم سداد جميع المدفوعات المترتبة على الحكومة، كما عمدت الإدارة الجديدة كبادرة للاعتدال إلى حل الجيش النظامي والعمل على تأسيس ميليشيا وطنية بدلا عنه بعد أن كان الجيش محوراً لكثير من الاستياء المحلي، وقاعدة القوة المحتملة لروثيس، كذلك اعتماد سياسة جديدة حاولت التوفيق بين المعارضين المعتدلين في الكنيسة فضلاً عن ذلك كان أحد الأهداف الرئيسة للإدارة الجديدة التعامل الجدي مع الصعوبات التي نشأت عن توجهات بعض الوزراء المخالفين لسياسة حكومة البلاط في عهد روثيس، والعمل على زيادة سلطات الحكومة الجديدة التي تساعد على فرض الامتياز الملكي في شؤون الكنسية، وكذلك وضع العديد من المشاريع لتشجيع التجارة والمصنوعات وتحقيق الإصلاحات وتحقيق العدالة(P. 117).

غادر موراي اسكتلندا في صيف عام ١٦٦٨بعد مدة وجيزة على الرغم من إنجازاته التي حققها في الإدارة والنشاط السياسي ليعود إلى لندن في مزاولة عمله بعيدا عن السياسة، وكان رفاقه يأملون عودته مرة أخرى إلى ممارسة الدور النشط في الإدارة الاسكتلندية، لذا بعد عودة موراي إلى انكلترا كان توييديل مشغولا في العمل والقيام بأداء مهام المسؤولية التي وقعت على عاتقه، وكانت رسائله إلى لودرديل تتضمن نداءات مستمرة من أجل عودة موراي إلى جانبه في الإدارة، إذ كان توييديل غارقًا في أعمال الخزانة، ومجلس الملك، وكان لودرديل في بداية الأمر متعاطفًا معه، لكن ذلك لم يستمر طويلاً، ومن المرجح أن تكون هذه واحدة من الأمور التي أدت دورًا مهمًا في شق الخلاف لاحقا، وتشكيل المعارضة ضد توجهات مفوض الملك(Robertson Alexander,P.98).

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد الخامس
٢٠٢٢م /١٤٤٣هـ

نتيجة الطلبات المتكررة التي قدمها توييديل للحكومة في لندنأثناء عام ١٦٦٨ لتعيين بعض المساعدين له في إدارة البلاد ومنهم هاملتون (Hamilton) (١٦٥٨-١٧١٢)(https://artuk.org) ، الذي أصبح لاحقاً من المعارضين البارزين لمساعي حكومة البلاط الاسكتلندي نحو الاتحاد، الأمر الذي تسبب في الكثير من المشاكل التي ظهرت في أثناء انعقاد جلسات البرلمان آنذاك، إذانه أدار جبهة المعارضة ضد لودرديل، الذي واجه صعوبات عدة في حياته المهنية (Gillian H. MacIntosh,1980,PP69.70).

أصبح من الواضح في بداية عام ١٦٦٩أن البرلمان بحاجة إلى الدعوة للتعامل مع عدد من القضايا الملحة في أعقاب الحرب الهولندية الثانية، وكان على الإدارة الجديدة اتخاذ تدابير أكثر فاعلية لضمان الأمن العسكري، وكان من أهم القضايا اقتراح ميليشيا وطنية بدلا عن الجيش النظامي لمواجهة القلق المتزايد بشأن مجموعة من التجاوزات والمظالم الدستورية، التي ترتبت عنها ارتفاع تحصيل الضرائب والرسوم، والتحدي المتمثل في معالجة الاضطرابات الاقتصادية التي عانت منها اسكتلندا خلال سنوات الحرب الأهلية واحتلال كرومويل، كما انتهجت الإدارة الجديدة التسامح في معالجة مشكلة الاختلافات الدينية المستمرة التي كانت تعتمد الإدارات السابقة أساليب القمع والعنف في مواجهتها، كما كان الحال في عهد روثيس ومن اجل إعادة البلاد إلى وضعها الطبيعي تم تخويل الحكومة مزيدًا من المرونة في التعامل مع تلك القضايا الدينية التي كانت تهدد سلام البلاد، وكان من الضروري تعزيز الامتياز الملكي في الأمور الكنسية من خلال تفعيل أحكام قانون السيادة الذي يمنح التاج سلطات أعلى من الكنيسة في عموم البلاد(P.120;Clare Jakson,2003,P.81; Keith M. Brown, 1992,PP.23-143).

إما بخصوص قضية الاتحاد وموقف البرلمان منها، فقد كانت القضية الرئيسة في موضوع رسالة الملك التي أرسلت إلى البرلمان، وتضمنت تقديم مقترح اتحاد بين البرلمانين الإنكليزي والاسكتلندي، وتعيين لجنة للتفاوض على معاهدة الاتحاد، نجد في هذا الشأن إن فكرة الاتحاد البرلماني لها جذور في النزاعات التجارية الأنكلو-اسكتلندية، إذ نشأت فكرة الاتحاد أول مرة منذ المفاوضات التجارية الفاشلة في العام ١٦٦٨ بشأن تسوية الخلافات بين البلدين التي كانت قائمة منذ الاستعادة وتولي تشارلز الثاني عرش المملكة، وما تجدر الإشارة إليه، أن قانون الملاحة الإنكليزي عام ١٦٦٠ انعكس تأثيره المأساوي على الوضع الاقتصادي الاسكتلندي، لأنه بموجب هذا التشريع، منعت انكلترا جارتها اسكتلندا من الوصول إلى السوق المربح في المستعمرات، و صار الوضع أكثر سوءاً خلال الحروب الهولندية

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science ISSN 2306-5249
العدد الخامس
٢٠٢٢م/١٤٤٣هـ

وأصبح أمل إنعاش الوضع الاقتصادي المتردي يائسًا، ومع ذلك كانت هناك محاولات عديدة في عدد من المناسبات لتنسيق الأوضاع بين المملكتين المتحدتين تحت عرش تشارلز الثاني من اجل ضمان إدارة مالية أكثر كفاءة للبلدين، كما حدث في عام ١٦٦٧ عندما جرت محاولة تنسيق التعامل التجاري وتعيين لجنة اجتمعت لأول مرة في ١٣ حزيران١٦٦٨ في لندن التي كان يأمل الاسكتلنديون في أن تؤدي المحادثات في نهاية المطاف إلى عودة الوضع التجاري إلى ما كان عليه في عهد جيمس السادس وتشارلز الأول، قبل تطبيق قانون الملاحة، ومع ذلك كانت المناقشات مليئة بالخلافات وقد رفض المفوضون الإنكليز تقديم أية تنازلات بشأن المقترحات الاسكتلندية(Maurice Lee,1965,PP.45-46)

كان الانطباع الذي انعكس على أجواء المفاوضات لدى الانكليز هو عدم الحصول على مكاسب اقتصادية، وبالمقابل لم تلق المطالب الاسكتلندية في إنهاء رسوم الاستيراد على الأبقار والكتان والملح والبيرة والرسوم على الخيول والحبوب المصدرة استجابة،وطلب الانكليز قائمة بجميع السفن الاسكتلندية، لتقييم مستوى المنافسة التي تتحقق ضد التجار الانكليز في حالة إلغاء قانون الملاحة، لكن المفاوضات تم تأجيلها عدة أسابيع،وفي غضون ذلك اندلعت الخلافات حول تفاصيل المستوطنات وأعلن الانكليز أنهم غير مستعدين للسماح لاسكتلندا بالوصول إلى التجارة في المستوطنات الاستعمارية عدا الوصول إلى تجارة الأخشاب في بلاد الشام وإلى أسواق الملح الأجنبية، وبدلاً من قبول عرض انكلترا الأخير واستخدامه أساساً لمفاوضات مستقبلية، رفض الممثلون الاسكتلنديون المقترحات تمامًا وتركوا لندن وعادوا إدراجهم من دون الوصول إلى اتفاق(Maurice Lee,P.47;Keith M. Brown,P.145)

كان لدى لوردديل من خلال المفاوضات التجارية طموحات في استمرار التقدم نحو تحقيق فكرة الاتحاد، وكان عازما على السعي نحو انجاز الاتحاد الكامل، وفعلا حقق بعض النجاح عندما اكتسبت القضية زخمًا في أواخر عام ١٦٦٨ وأوائل عام ١٦٦٩، فقد اكتسب موضوع الاتحاد أهميته لاسيما مع الدعم الذي تلقاه من الملك، وبغض النظر عن المكاسب الوطنية يعود حماس لوردديل في السعي نحو الاتحاد إلى المكاسب السياسية التي من الممكن إن يحصل عليها من خلال وحدة المملكتين والبرلمانات الخاصة بهما، والنجاح في تحقيق الاتحاد الذي فشل جيمس السادس في تحقيقه، سيكون بمثابة إحراز انجاز كبير لحكومة البلاط تحت عرش تشارلز الثاني، فضلاً عن الفوائد الأخرى التي يتطلع لها من الاتحاد، منها إمكانية استخدام المكانة التي يتمتع بها داخل البرلمان الاسكتلندي لإزاحة المعارضة في مجلس العموم الانكليزي إذا توحدت البرلمانات بعد انضمام اسكتلندا إلى إنكلترا، وتسخير الأصوات المناصرة له داخل البرلمان لتحقيق الفوز السياسي الذي يتطلع إلى إحرازه مستقبلا واستخدام جنود

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science ISSN 2306-5249
العدد الخامس
٢٠٢٢م/١٤٤٣هـ

اسكتلندا في جنوب الحدود إذا تطلب الأمر التعامل مع صعوبات السياسة والسياسيين (G. Mackenzie,1821,PP.152-162).

لقد كان إيرل توييديل الساعد الأيمن لمفوض الملك في اسكتلندا مؤيدًا متحمسًا والمروَج الرئيس لاقتراح الاتحاد كما تشهد بذلك الإشارات العديدة في رسائله إلى لوديديل، ومع ذلك فمن غير المرجح أن يكون وحده قادراً على قيادة مثل هذه المبادرة، ومن المنطقي إن رد الفعل الأولي على اقتراح الاتحاد في كلا البلدين سيكون حاسما لنجاح أو فشل المشروع بأكمله، ففي انكلترا كان احتمال استخدام الاسكتلنديين البرلمان الموحد في حال نجاح مشروع الاتحاد لتمرير مصالح اسكتلندا، تسبب في حالة من الارتياب بين المناوئين لفكرة الاتحاد، مع الأخذ في نظر الاعتبار الخلاف الأخير في المفاوضات التي دارت بين المفاوضين التجاريين من كلا الطرفين، لذلك كان لوديديل حذرًا في البداية في كشف مساعيه نحو الاتحاد في اسكتلندا، وعمل فقط على إبداء الرأي لعدد قليل من النبلاء الموثوق بولائهم للبلاط لمناقشة الخطط فيما بينهم حول مشروع الاتحاد، وفضلاً عن المخاوف الاقتصادية والدينية والسياسية التي تعترض مشروع الاتحاد الكامل بين المملكتين،إذ كانت المشكلة التي ظهرت هي مسألة تعيين الأعضاء الجدد في البرلمان الجديد المشترك في حالة حصول الاتحاد، وكان هناك بعض الاستياء بين صفوف النواب الإنكليز من فكرة وصول عدد مهم من أقرانهم الاسكتلنديين إلى البرلمان الانكليزي، الذي سيصبح مشتركا بين البلدين، وبالوقت نفسه إذا لم يوفر مخطط مشروع الاتحاد عددًا كافيًا من المقاعد البرلمانية إلى أقرانهم الاسكتلنديين في البرلمان المشترك، فإن النبلاء الاسكتلنديين سيرفضون قبول مشروع الاتحاد(Keith M. Brown,P.157)، على أن تتحدد المشاركة في عضوية البرلمان بعد الاتحاد في حال نجاح مشروع الاتحاد حسب الشكل المقترح لتكوين البرلمان، فيما إذا كانت مؤسسة ذات مجلسين تتبع نموذج البرلمان الإنكليزي أم ستعود إلى نظام الغرفة الواحدة المتبع في البرلمان الاسكتلندي، وهذه الأسئلة في ذلك الوقت ظلت من دون إجابة،لكن المحادثات بهذا الخصوص استمرت بصورة غير رسمية بين لوديديل وعدد من الوزراء الإنكليز، وفي اسكتلندا واجهت أفكار مفوض الملك لوديديل بخصوص الاتحاد رفض جبهة المعارضة التي تشكلت عند انعقاد البرلمان الاسكتلندي فيما بعد(John Patrick,1974,PP.1-21).

كان اجتماع البرلمان في البلدين كليهما ضرورياً للموافقة على المفاوضات والمناقشات حول الاتحاد، وكان توييديل يخشى من مساعي المعارضين لفكرة الاتحاد من العمل على إفشال المشروع عند عرضه في البرلمان، وكان يأملأن يجتمع البرلمان الإنكليزي في لندن قبل اجتماع الاسكتلنديين في

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد الخامس
٢٠٢٢م/١٤٤٣هـ

إدنبرة من اجل اتخاذ الإجراءات اللازمة، والتخطيط لتقدم المفاوضات، ولم يكن تخوف توبديل من احتمال فشل مشروع الاتحاد عند وصوله البرلمان بلا أساس، فعلى الرغم من أن المعارضة في إنكلترا كانت متوقعة ذلك، إلا أن الاسكتلنديين كانوا يبدون أنهم غير متحمسين للفكرة بأكملها، وعندئذ أبلغ توبديل البلاط أن مشروع تحقيق الاتحاد الكامل بين اسكتلندا وانكلترا يجري العمل من اجله باهتمام في مجلس الملك في اسكتلندا، ومع ذلك كانت هناك جبهة معارضة تتشكل لإجهاض مشروع الاتحاد، وقد جاء هذا الاندفاع المفاجئ من المعارضين نتيجة لتسريب ورقة تم تداولها بين أعضاء البرلمان تشير إلى أنه في حالة نجاح مشروع الاتحاد لن يحصل سوى ٢٠ من النبلاء الاسكتلنديين على مقاعد لهم في البرلمان الموحد، وكانت تفاصيل اقتراح اتحاد المملكتين موضوع مناقشات كثيرة خلف الكواليس، وأخيرًا تم نشر محتويات الاجتماعات في ١٠ حزيران ١٦٦٩ عندما تم تقديم التفاصيل الكاملة إلى اللجنة المشكلة من مجلس الملك الإنكليزي، وتم اقتراح اتحاد تحت حكم الملك وورثته مع امتيازات متساوية لرعايا البلدين كليهما، فضلاً عن إن كلاً من الكنيسة والنظام القانوني في كل بلد سيبقى منفصلاً عن نظيره في البلد الأخر، وتضمن مشروع الاتحاد تشكيل برلمان موحد يتكون من مجلسين للبلدين كليهما في لندن، مع تخصيص ٣٠ مقعدًا للاسكتلنديين في مجلس العموم (A. Macinnes,1999,PP.50-51).

تم تأجيل القضية المثيرة للجدل التي تتعلق في وضع باقي أعضاء البرلمان الاسكتلندي من غير الذين سيحصلون على مقعد لهم في البرلمان الجديد في حالة الاتحاد مع الاتفاق على أن الملك يمكنه استدعاء أي من الأعضاء والأساقفة الاسكتلنديين الذي يرغب في انضمامهم لحكومة الاتحاد وتحديد أسبقيتهم، ولابد من الإشارة انه قد يخدم الاتحاد الكامل اسكتلندا اقتصاديًا، لكن بالنسبة لأولئك الذين سيفقدون السلطة، كانت تلك الفوائد قليلة الأهمية مقابل خسارتهم للمكاسب التي يتمتعون بها في ظل استقلال اسكتلندا، في حين تم التفاوض بخصوص الجانب الاقتصادي كي تكون الرسوم الكمركية والمكوس والضريبة متساوية، والنظر في ضرائب أخرى على أساس نسبي، حيث تدفع إنكلترا ٧٠٪ وأيرلندا ١٨٪ واسكتلندا ١٢٪(Gillian H. MacIntosh,P.125; Maurice Lee, P.53.).

تم استدعاء البرلمانين كليهما للانعقاد في تشرين الأول عام ١٦٦٩ في اسكتلندا من اجل إضفاء الشرعية على المقترحات المذكورة أعلاه، وبعد انعقاد البرلمان تقرر إن يكون أمد انعقاد الجلسات مفتوحا لحين الوصول إلى اتفاق بين الأعضاء حول مشروع الاتحاد على وفق ما تتطلبه المناقشات الجارية، ولابد من حسم الموضوع في اقرب وقت ممكن ليتسنى التفاوض مع انكلترا بأقرب وقت حول الاتحاد،

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد الخامس
٢٠٢٢م /١٤٤٣هـ

وعندئذ كتب لودرديل إلى توييديل:"**إذا تم الاتفاق بخصوص مشروع الاتحاد، فستكون الجلسة الأولى قصيرة جداً**"، متصورًا تسريع وتيرة المفاوضات بسرعة بعد موافقة البرلمانين الاسكتلندي والانكليزي، ولضمان سير الأمور حسب الخطة، تم اقتراح الآتي: سيتم ترك انتخاب المفوضين الذين يشتركون في إدارة مفاوضات الاتحاد بين البلدين للملك من حيث المبدأ، بينما يترك للبرلمان حرية الموافقة والتصديق على الاختيار الحاصل، وفي دعم مشروعية التوجه المذكور جادل لودرديل بوجود سابقة تاريخية في عام ١٦٠٤ التي تتضمن قرار البرلمان في انتخاب الملك للمفوضين، وعند الرجوع وفحص السجلات القديمة التي دونت أعمال الجلسات والقرارات الصادرة عن البرلمان، تبين أن البرلمان قد انتخب مفوضيه، وليس الملك جيمس السادس هو من قام بالاختيار المذكور كما كان يُعتقد، وبعد التذكير بفشل المناقشات والمفاوضات التجارية السابقة، رفض لودرديل التراجع، وقدم مقترحاً كي يعرض على البرلمان تضمين التوصية بأن يكون الملك هو من له الحق في تعيين من يراه مناسبًا من المفوضين لإدارة المفاوضات بين البلدين حول الاتحاد، وكان قد توقع الخلاف حول القرار، وقرر لودرديل الإشراف بنفسه على الأحداث، وغادر لندن على مضض متوجهاً إلى وطنه للأشراف بصورة مباشرة على جلسات البرلمان بوصفه مفوضاً للملك في البرلمان الاسكتلندي(Mackenzie,P. 148) .

وصل لودرديل إلى إدنبرة في ١٢ تشرين الأول ١٦٦٩، قبل أسبوع من موعد الانعقاد الرسمي لجلسات البرلمان، وكان من المقرر قضاء هذا الوقت في التحضير للأعمال البرلمانية، لكن لودرديل قام مقدما بمعظم الأعمال الأساسية للتحضير إلى الجلسة، فقد غادر لندن ببرنامج تشريعي تم الاتفاق عليه مقدما مع الملك لاسيما السعي نحو تحقيق الاتحاد الكامل بين المملكتين، وكان يعتقد بأن الإعداد المسبق مفتاح النجاح لاقتراح الاتحاد كما هو مخطط له سلفا، فقد تقرر بالفعل أن يكون أمد انعقاد جلسات البرلمان قصيرا حتى يمكن المضي قدمًا في المفاوضات مع الجانب الانكليزي حول الاتحاد خلال مدة مناسبة، كما تضمنت تعليمات لودرديل أيضًا إلى جانب موضوع الاتحاد مقترحات بشأن قانون السيادة الذي يتناول تنظيم الامتياز الملكي في شؤون الكنيسة، وإنشاء ميليشيا وطنية، وتنظيم الضرائب، إذ كانت هذه كلها قضايا مهمة يمكن من خلالها الوقوف على مدى دعم نفوذ التاج في البرلمان، ومع أهمية كل تلك الأمور التي تداولها البرلمان في جدول جلساته ظل الجدول الزمني للدورة دون تغيير، توقع لودرديل القليل من المعارضة وبالتالي القليل من التأخير من البرلمان، وربما كان يعتقد أن منصبه كأقرب مستشار للملك سوف يساعده في التغلب على أية معارضة محتملة (Gillian H. MacIntosh,P.125).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد الخامس
٢٠٢٢م /١٤٤٣هـ

افتتح البرلمان جلساته في ١٩ تشرين الأول ١٦٦٩ في عهد الملك تشارلز الثاني رسميًا بالصلاة التقليدية، وكلف لودرديل، الأسقف روبرت لايتون(Robert Leighton)(١٦١١-١٦٨٤) أسقف دانبلين لمخاطبة المجتمعين، وفي الجانب الآخر تمت تسمية الأعضاء المفوضين، وتم استدعاء القوائم والمصادقة عليها من البرلمان، وكان هذا تغييرًا طفيفًا في الإجراءات المتفق عليها، وتم إعلان تصديق البرلمان على قائمة أسماء المفوضين وإقرار جدول انعقاد الاجتماع بين المفوضين قبل الحصول على إذن الملك في الانعقاد بين الممثلين عن البلدين للتفاوض بشأن الاتحاد(1669/10/110RPS,).

حضر جلسة البرلمان ما مجموعه ١٩٠ عضوا،منهم احد عشر عضوا من رجال الدين، وخمسة وستون عضوا من النبلاء، وستة وخمسون شاير(shire)(Young,1992,P.21M.) وثمانية وخمسون مفوضا من البرغ (Burgh)(P.21)، ولم تتجاوز الجلسات السابقة لعدد الحاضرين للبرلمان هذا الإقبال عدا الانعقاد الأول لجلسات البرلمان في عام ١٦٦١، وكانت هناك أيضًا كما هو متوقع بالنسبة لبرلمان كامل، زيادة كبيرة في إعداد الحضور من بين الأعضاء السابقين في البرلمان، وان ما تغير هو استمرار العضوية التي كانت موجودة منذ الدورة الأولى للبرلمان، ومن الاعتيادي إن يكون عدد ليس بالقليل من أعضاء البرلمان الحاضرين في الدورات السابقة غير حاضرين في البرلمان الحالي لأسباب عديدة مثل الوفاة والشيخوخة والمرض، لذا تم استبدالهم بالعديد من الأعضاء الجدد، وكان هذا الحال واضحاً بصورة خاصة بالنسبة للنبلاء، إذ توفي قبل تشرين الأول ١٦٦٩ أكثر من ٢٧ عضوا من الأعضاء الذين كانوا حاضرين جلسات البرلمان لعام ١٦٦١، وكان هناك ٢٢ عضوا على الأقل لم يحضر أية جلسات سابقة، فضلاً عن ٢٨ مفوضًا جديدًا من ممثلي المقاطعات الشاير في جلسات البرلمان الجديد، وعلى المنوال نفسه كان هناك أيضا من الأعضاء الجدد من الذين ليس لديهم خبرة برلمانية سابقة ٣٠ من أصل ٥٨ من البرغ(Gillian H. MacIntosh, p.127;Mackenzie,P.257).

يبدو أن الحكومة لم تواجه أية صعوبات في تجنيد رعايا موالين لتحل محل الغائبين، فقد كتب لودرديل إلى الملك بعد أيام قليلة من وصوله إلى إدنبرة: "**إن المفوضين مختارون جيدًا**"، وهناك القليل من الأدلة التي تشير إلى التلاعب بالانتخابات المحلية، كما هو الحال في الاجتماع السابق للبرلمان،ويبدو أن قسم الولاء وإعلان الثقة العامة المفروضة على من يتولى عضوية البرلمان الجديد نجحا إلى حد كبير في منع أي شخص معروف بمعارضته من الوصول إلى البرلمان، والحصول على الفوز بالانتخابات(RPS,1669/10/5) .

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد الخامس
٢٠٢٢م /١٤٤٣هـ

بعد أن تعهد جميع الأعضاء بقسم الولاء، تمت قراءة رسالة الملك التي أُعلن فيها أن الغرض من البرلمان هو جعل مملكتي اسكتلندا وإنكلترا تجتمعان في اتحاد وثيق وكامل قدر الإمكان، وبعدها تم تأجيل جلسات البرلمان لاختيار لجنة لوردات إعداد القوانين(The Lords of the Articles)تتولى اقتراح القوانين على البرلمان، وعلى الرغم من بعض المعارضة التي أثيرت من جانب بعض الأعضاء بزعامة هاملتون لعرقلة سيطرة التاج على اختيار أعضاء اللجنة تم الاختيار دون مزيد من النقاش على الرغم من المعارضة التي أثيرت حصل جميع الأعضاء على أوراق اعتماد ملكية سليمة، وبالتالي كان من المتوقع أن يوافقوا على البرنامج التشريعي الذي أعده لوردديل مسبقًا (Keith M. Brown and Alan R. MacDonald,VII,P.188).

لم يكن لوردديل يتحمل أية مخاطر فيما يتعلق بعدم مصادقة البرلمان على توظيف لجنة إعداد القوانين، إذ كان يسعى إلى تحقيق المرور السلس لبرنامجه التشريعي من خلال لجنة لوردات القوانين والهيمنة على البرلمان في تمرير القوانين التي تخدم مساعي حكومته، وسياسة البلاط في اسكتلندا، ومن اجل الحصول على مصادقة البرلمان على أعضاء اللجنة التي شكلها بنفسه ونيل الثقة، قام بإعداد قائمة المرشحين بعناية من بين من كان أكثر حظاً في حصولهم على القبول من إطراف البرلمان، وبعد إعداد قائمة مرشحي عضوية لجنة لوردات القانون، كان الاختيار النهائي لأسماء المرشحين يعتمد على تصديق البرلمان، إذ خاطبهم لوردديل قائلا: "**إن كانوا مخطئين، فيمكن إلقاء اللوم عليّ لأني كتبت القوائم ولم يتم تغيير أي اسم**"، وقد تم تضمين هاملتون مع القائمة، وكان لوردديل يأمل عند منحه هذا المنصب في عدم إبعاده أكثر والحيلولة دون الذهاب بعيدا في سياسته المعارضة لحكومة البلاط .(M. Young, P. 127)

كان لوردديل يدرك تماما صعوبة تنفيذ المرور السلس لبرنامجه التشريعي ما لم يتغلب على الصعوبات التي تعترض عمل أعضاء لجنة لوردات القانون، وفي هذا الشأن تقدم بعض أعضاء البرلمان بإعداد مقترح بموجبه يحق للأعضاء من غير المدرجة أسماؤهم في لجنة إعداد القوانين الحضور إلى اجتماعات عمل اللجنة، الأمر الذي رفضه لوردديل رفضًا قاطعًا بحجة أنه إذا سُمح لجميع أعضاء البرلمان الحضور إلى هذه الاجتماعات، سيصبحون عامل عرقلة في إعداد القوانين وتعم الفوضى، ويكونون مصدراً للاختلاف وغير مناسبين للتشاور والمداولة، ومن ثم عنصر تهديد في عدم ضمان جودة القوانين المقدمة (Gillian H. MacIntosh, P. 130; Mackenzie, P. 143.).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد الخامس
٢٠٢٢م/١٤٤٣هـ

تم رفض الاقتراح وتلبية ما ذهب إليه لوردديل، وكان هذا نصرًا حاسمًا له بحجة إن المغزى من اللجنة السماح بمناقشة الأعمال البرلمانية وإعداد القوانين بحرفية من لدى هيأة أصغر وأكثر قابلية للإدارة تتكون من ممثلين عن البرلمان بأكمله، ومن خلال إلغاء مطالب المشاركة البرلمانية على نطاق واسع في عمل لجنة لوردات القوانين ظلت اجتماعاتهم ومناقشاتهم بشأن التشريعات المقترح تقديمها للبرلمان سرية، وبالتالي تمكن لوردديل بسهولة من ضمان لجنة تضم مؤيدين مخلصين له، وبذلك بدا مشهد مشروع قانون الاتحاد المثير للجدل، وقانون السيادة مشجعين، لأنه كان من واجبات لجنة لوردات القوانين على وجه التحديد تغيير وتعديل القوانين قبل تقديمها بالصيغة النهائية، لهذا اعتقد لوردديل أن وجوده في البرلمان سوف يساعد على تحقيق سياسته وتفادي أية معارضة متبقية تحول دون تحقيق مساعيه(A. A. M. Duncan Rait,2002,P. 310; Gillian H. Macintosh, P. 130)

عمد لوردديل الى الاهتمام في تنفيذ رسالة الملك، وطلب استجابة البرلمان الاسكتلندي لفكرة الاتحاد، وتم طرح إعداد مسودة جواب بخصوص رسالة الملك بشأن الموافقة على التفاوض على الاتحاد، وتعيين المفاوضين على طاولة المناقشة في لجنة لوردات القانون، وتركز النقاش على مسألة ما إذا كان ينبغي إن يترك للملك تعيين المفوضين لتمثيل اسكتلندا في الاجتماعات التي تتعلق بالتفاوض بشأن الاتحاد، كما ويترك له اختيار وقت الاجتماعات ومكانه، وإن وضع هذه المسؤولية في يد الملك سيؤدي بالطبع إلى إزالة التهديد المتمثل في انتخاب أعضاء غير مرغوب فيهم في اللجنة، ويسهم في اختيار الأعضاء من أولئك الذين سيتم اختيارهم لدعم التاج، أدرك لوردديل هذه الحقيقة، وضغط على اللجنة لإعداد مسودة اقتراح يطرح إمام البرلمان للمصادقة عليه بهذا الشأن يتضمن السوابق والمقررات التي دارت في مفاوضات ١٦٠٤ التي تمخض عنها ترك اختيار الأعضاء المفوضين وكل التفاصيل إلى سلطة الملك، وبعد القليل من الجدل والاحتجاج الذي أعلنه دوق هاملتون بشأن الاقتراح بأكمله، تم الإعلان في الاجتماع التالي في اليوم نفسه عن الموافقة على ترشيح الملك للمفوضين للتفاوض بشأن معاهدة الاتحاد مع احتفاظ البرلمان بالحق في نقض أية قرارات قد يتخذونها في هذا الشأن(RPS,1669/10/9;Paul H,1992, P.190–191.)

تلقى لوردديل تحذيرًا مسبقًا في الجلسة الكاملة للجنة في اليوم التالي المصادف ٢٠ تشرين الأول ١٦٦٩، بضرورة عدم المضي قدما بتقديم المسودة التي أعدتها لجنة لوردات القانون المتضمنة الموافقة على تخويل الملك باختيار المفوضين، وكثرت الشائعات عن التردد في الموقف واعتراض البعض على الموضوع، وكان أكثر ما يثير القلق من بين الشائعات الكشف عن أن المفوضين الموالين للانكليز هم

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد الخامس
٢٠٢٢م/١٤٤٣هـ

فقط الذين سيختارهم الملك، ومنع اختيار البرلمان المفوضين وهو ما يؤدى بلا شك إلى إبطال الوظيفة الرئيسة للبرلمان في هذه القضية، لكن لودرديل كان يعلم أن السماح بإجراء تصويت حر قد يهدد مشاريع الاتحاد برمتها، لهذا رفض المفوض إحالة طريقة اختيار المفوضين للتصويت الفوري من اجل عدم المخاطرة بالهزيمة، وبدلاً من ذلك قرر السماح بإجراء نقاش حر على أمل أن يساعد في تخفيف أجواء المعارضة داخل البرلمان(Mackenzie,P.143).

لقد قيل في المناقشات المكثفة التي دارت حول الموضوع، إن الإجراءات والإحداث نحو الاتحاد تتحرك وتتقدم في اسكتلندا بسرعة أكثر مما هو عليه الحال في انكلترا، وبالمقابل ظل من غير الواضح ما الذي سيفعله البرلمان الإنكليزي في هذا الصدد، وبالتالي حسب رأي جبهة المعارضة بقيادة هاملتون الذي كان احد أعضاء لجنة لوردات القانون إذا تقدمت اسكتلندا بسرعة كبيرة فسيتم اعتبارها أكثر حاجة إلى الاتحاد، وقد يترتب على ذلك تبعات ثقيلة على اسكتلندا وتقديم تنازلات كبيرة لا تتفق ومصلحة اسكتلندا في الاتحاد، كما أشارت جبهة المعارضة إلى التداعيات القانونية والدستورية للاتحاد، وجادل المعارضون أن القوانين الأساسية وحقوق المملكة وامتيازاتها تحت التهديد ما لم يكن للبرلمان الكلمة الأخيرة بشأن قبول أو رفض الاتحاد واختيار أسلوب التفاوض واختيار المفوضين للتفاوض مع انكلترا وعقد اجتماعات متواصلة قبل إقرار التقدم نحو الاتحاد أو الرفض، كما يجب إقرار حق البرلمان في نقض أي شيء يتفق عليه المفوضون، وبعد تلك النقاشات اقترح بعض الأعضاء تأجيل التصويت على المسودة التي أعدتها لجنة اللوردات،وتضمنت الرد على رسالة الملك لإتاحة الوقت لمزيد من النقاش، وافق لودرديل على تأجيل التصويت النهائي للسماح بمزيد من المشاورات، لكن هذا لم يكن هزيمة للمفوض، وبشأن لودرديل فقد كان راضٍياً تمامًا عن السماح بمزيد من النقاش حول هذه القضية، وكان واثقًا من أنه عندما يتعلق الأمر بالتصويت النهائي يمكنه الاعتماد على المناصرين والولاء المستمر لغالبية الأعضاء(A. A. M. DuncanRait, P. 313)

واصل هاملتون ورفاقه من جبهة المعارضة مثل جورج ماكنزي(Bruce Lenman, 1991,P.315) (GeorgMackenzi) (١٦٣٦-١٦٩١)، وروثيس وهدو(Haddo)(J.D. Mackie, المناقشات من جديد في الساعة العاشرة من ٢١ تشرين الثاني ١٦٦٩، وإن كان مع المتحدثين نفسهم، بدأ ماكنزي بخطاب طويل متشعب أثار ملل الحاضرين، في حين انضم هاملتون إلى النقاش وأصر على اقتراح قدمه روثيس أولاً، أنه إذا كان سيتم اختيار المفوضين من الملك وحده فمن الضروري أن يمتلك البرلمان الحق في تغيير هؤلاء المرشحين الملكيين بالشكل الذي يرونه مناسبًا، واقترح المعارضون إرسال رسالتين

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد الخامس
٢٠٢٢م/١٤٤٣هـ

إلى الملك واحدة تتعلق بالاتحاد بصورة عامة، والأخرى تتعلق بالترشيح للمفوضين، ولابد أن يتم استشارة هاملتون ورفاقه في المعارضة بشأن جميع المقترحات في كل خطوة على طريق الاتحاد، لكن هذا الاقتراحتم رفضه باعتباره غير عملي، وأخيرًا تم التصويت بتمرير الرسالة الأصلية التي تضمنت ما جاء بالمسودة المعدة من لجنة اللوردات بتخويل الملك صلاحية الاختيار مع اعتراض واحد فقط من السير جورج ماكنزي الذي كان هو الصوت الوحيد المخالف(Mackenzie, P. 148).

كشفت المناقشات المطولة في هذه الجلسة للمفوض لوردديل أن العديد من الأعضاء لديهم اعتقاد مبالغ فيه فيما يتعلق بسلطة البرلمان وامتيازاته، ومن جانب أخر أثار ماكنزي عددًا من القضايا المهمة عندما صرح بأنه:"**يجب أن يكون الاتحاد عملاً وطنياً، ويجب الانتهاء من جميع الخطوات التي تساعد على الاتحاد على المستوى الوطني**"،(P.148) فلم يكن هذا هو الموقف الذي تصوره لوردديل للبرلمان فقد كان يعتقد إن البرلمان هو المجلس المؤيد للملك الذي يلجأ إليه للحصول على المشورة، وكان من المتوقع أن يُظهر ولاءه من خلال الموافقة على مطالب التاج، ومع ذلك فإن ماكنزي في تسليطه الضوء على صعوبة الموازنة بين الولاء للتاج وحقوق البرلمان، فقد أوضح من المحتمل أن يكون رأيً جبهة المعارضة واسع الانتشار، وقد تبين ذلك بصورة جليلة في المناقشات الطويلة حول اختيار مفوضي الاتحاد مما تطلب التمهل في حسم البرلمان للموضوع (P. 148).

تبين مما تقدم إن من أهم المميزات الرئيسة للدورة البرلمانية في تلك المرحلة تجسدت بالجانب التشريعي الداعم للتاج من خلال التشريعات التي صدرت عن البرلمان في ذلك الوقت، والقضية المهمة في رؤية البرلمان كانت تتمحور حول الاتحاد بين اسكتلندا وانكلترا، فعلى الرغم من إن الاحتجاجات حول الرد على رسالة الملك بخصوص الاتحاد لم تكن متوقعة إلى حد كبير واعترف لوردديل لموراي:"**قد يكون العمل أكثر صعوبة مما كنت أتصور**"(Maurice Lee,P.46)، إلا إن نوعا من التوافق النسبي حصل داخل البرلمان الذي أسفر عن بدئ الاهتمام بالعودة إلى قضية الاتحاد، وبينما كان ينظر في انكلترا بقلق إلى الإحداث في اسكتلندا قرر الملك تشارلز الثاني ترك تسمية المفاوضين الإنكليز لمجلس العموم، بدلاً من تعيين لجنة بدون انتخاب، وكان من المؤمل أن يشجع هذا الامتياز الإنكليز على المضي قدمًا في تحقيق الاتحاد، إلا انه سرعان ما توقفت مسألة الاتحاد مع اسكتلندا في كونها على رأس جدول الأعمال بالنسبة للبرلمان الإنكليزي، وكانت الأنباء المخيبة للآمال من لندن تشير إلى انه من غير المرجح أن تحظى القضية بأي اعتبار(.P.46)، كما تبين من خلال المناقشات البرلمانية لعام ١٦٦٩، أن البرلمان الاسكتلندي مارسه عمله التشريعي وأدى عملاً مهمًا في حكم البلاد، فقد كان

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد الخامس
٢٠٢٢م /١٤٤٣هـ

لودرديل المفوض الجديد يتصور دوراً ضئيلًا للبرلمان عندما أتى إلى اسكتلندا ومعه حزمة معدة مسبقًا من التشريعات، وأراد من البرلمان أن يصادق عليها، كذلك فان العلاقة بين البرلمان الاسكتلندي والحكومة غالبا ما كانت متوترة على الرغم من الولاء المستمر للتاج.

ثانيا. استمرار تباين موقف أعضاء البرلمان الاسكتلندي من فكرة الاتحاد مع انكلترا ١٦٦٩-١٦٩٠:

من الواضح عند العودة إلى مناقشة مسألة الاتحاد، أن انعقاد البرلمان الاسكتلندي لا يمكنه الاستمرار والبقاء في الجلسة لحين حسم مناقشة الإنكليز لاقتراح الاتحاد الكامل داخل مجلس العموم الانكليزي، ومن ثم وجد البرلمان انه حتى يحين الوقت الذي سيوافق فيه الإنكليز على اقتراح الاتحاد الكامل، لا يمكن تعيين الملك أعضاء لجنة التفاوض حول الاتحاد وتاريخ المفاوضات ومكانها والتريث في هذا الشأن لحين حسم الانكليز أمرهم في هذا الموضوع، وطرح في البرلمان الاسكتلندي اقتراح يتضمن ضرورة تمرير القانون الذي يتضمن السماح للملك باختيار لجنة المفاوضات، ويمكن بعد ذلك تأجيل انعقاد البرلمان بعدما يتم حسم التعامل مع جميع المسائل الأخرى المهمة، وحول الموضوع ودون انتظار رد فعل اسكتلندا، شرع الملك تشارلز الثاني في تلك الإثناء السماح بتمرير القانون مما أرعب لودرديل خشية إثارته للحساسيات الاسكتلندية مما دفعه بصراحة إلى تجنب وضع مسودة قانون اللجنة إمام البرلمان، فموافقة البرلمان على تشكيل لجنة بدون تحديد أعضائها وتفويض الملك صلاحية تعيين المفوضين تحت اختياره من دون اللجوء إلى البرلمان ربما يؤدي إلى المزيد من المعارضة داخل اسكتلندا في التوجه نحو الاتحاد(Gillian H. MacIntosh, P. 144).

كتب لودرديل إلى موراي أن يطلع الملك قبل القيام بأي شيء يخص الاتحاد على انه لا يمكن لأي أمر أن يكون ثقيل الوطأة على شعور الاسكتلنديين أكثر من تجاهل موقف البرلمان بشأن الاتحاد، ويجب على الإنكليز تحقيق التطلعات نحو الاتحاد من خلال البرلمان الاسكتلندي، وكان واثقًا من أن نصيحته ستؤخذ بنظر الاعتبار بسبب مكانته من تشارلز الثاني، لكنه اندهش عندما تلقى أمر صريح من الملك يطالب فيه بتمرير قانون من شأنه أن يسمح بتعيين المفوضين من قبله، وخفف من وطأة الموضوع على لودرديل أنه قبل الانتهاء من إعداد القانون سُمح له بمناقشة الأمر مع مسؤولين آخرين لاستشراف ردود الفعل المحتملة، ومن ثم تم ترتيب اجتماع لبعض أعضاء لجنة لوردات القانون لمناقشة موضوع التشريع المقترح حول تعيين المفوضين عن اسكتلندا لمناقشة موضوع الاتحاد , Maurice Lee .(P.62)

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد الخامس
٢٠٢٢م/١٤٤٣هـ

تم إدانة الاقتراح بشدة كما توقع لوردريل، وكان الاعتراض الرئيسي بين أعضاء اللجنة هو أن البرلمان الاسكتلندي قد تقدم نحو الاتحاد بحسن نية، متوقعًا أن يفعل الإنكليز الشيء نفسه، لكن رفض البرلمان الإنكليزي المستمر للنظر في الأمر فيه إهانة لأمة عانت بشدة في ظل القيود التجارية التي فرضها الانكليز على مدى السنوات التسع الماضية، وعلى الرغم من الولاء الذي يدين به الاسكتلنديون للملك، لم يكن من المناسب الإصرار على أن يصدر البرلمان قانون يتنازل بموجبه عن سلطته في الموافقة على اختيار أعضاء لجنة المفوضين، وكان الشعور الوطني الاسكتلندي على المحك، ولا يجوز اعتبار الأمة تابعة لإنكلترا، ومن ثم، إذا تم المضي قدمًا في القانون فبغض النظر عن النتائج من غير المرجح أن ينال أي شيء من القبول، بل على العكس سوف يتجه البرلمان إلى إقرار اختيار لجنة المفاوضات والموافقة النهائية عليها من لدنه، وحتى لوردريل اعترف على الرغم من سلطته مفوضاً بأنه لا يمكنه المضي في مثل هذا الإجراء من خلال برلمان اسكتلندا مادام ليس لديه الرغبة في الوقت الحالي في النزول عند قرار التاج(John Patrick,P.87,).

وافق الملك على إسقاط فكرة تعيينه لجنة التفاوض بعد تواصل مستمر من لوردريل وإبداء الرأي بخصوص الأوضاع الجارية من اجل دعم الإدارة الاسكتلندية، ومع ذلك، استمرت معارضة الاتحاد في الازدياد كما كان متوقعاً، ولم يطمئن الاسكتلنديون من الأحداث التي وقعت في إنكلترا، حيث استمر أعضاء مجلس العموم الانكليزي، وعلى الرغم من طلبات الملك في المماطلة رافضين النظر في الأمر بالسرعة المطلوبة مفضلين التعامل مع الأمور التي من وجهة نظرهم الأكثر إلحاحًا من مسألة الاتحاد، وعندما أصبح الفشل المحتمل لمشروع الاتحاد واضحًا بصورة متزايدة، كتب لوردريل إلى الملك تشارلز الثاني مؤكدًا أنه إذا لم يتم فعل شيء حيال الذهاب للاتحاد في الدورة الحالية للبرلمان، فيجب حل مشكلة التجارة، وكان الملك أقل تشاؤماً وأصر على أن التأخير في البرلمان الإنكليزي لا يعني وجود معارضة للاتحاد، وكان غير مقتنع بمسألة أن الوزراء الاسكتلنديين على وشك التخلي عن فكرة الاتحاد، وعمد على وضع خطط لترتيب اجتماع لجنة التجارة في المدة الفاصلة بين الجلسات البرلمانية بحلول كانون الأول ١٦٦٩(A. A. M. Duncan Rait,P.385).

فقد تمكن لوردريل مع ذلك من تأمين موافقة البرلمان على كل ما تم توجيهه إليه على الرغم من المعارضة الصريحة لعدد من الإجراءات في جلسة عام ١٦٦٩، لذلك ليس من المستغرب أن لا يكون هناك تغيير في عضوية الدورة الجديدة للبرلمان، ولزيادة ضمان التسريع في تمرير التشريعات المقترحة للدورة البرلمانية الجديدة التي عقدت في ٢٨ تموز ١٦٧٠، ولم يتم إجراء انتخابات جديدة للجنة لوردات

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد الخامس
٢٠٢٢م /١٤٤٣هـ

القانون، وفي أول اجتماع للدورة البرلمانية الجديدة كانت رسالة الملك أول مسألة تم التعامل معها على جدول أعمال البرلمان،إذ أعلن الملك في الرسالة المذكورة عن نيته متابعة الاتحاد بين اسكتلندا وإنكلترا مواصلاً العملية التي بدأت في الدورة السابقة(RPS, 1670/7/4).

كان الحماس للمشروع أقل مما كان عليه في عام ١٦٦٩، ومع ذلك لا يمكن للبرلمان التغاضي عن الموضوع ببساطة، وبذلك أعطى البرلمان الإنكليزي في آذار ١٦٧٠ موافقته أخيرا بعد تدخل الملك عند أعضاء لجنة التفاوض الانكليزية للقاء الاسكتلنديين لتوصل إلى نوع من التسوية، وكان على البرلمان الاسكتلندي أن يوافق على المرشحين الذين اختارهم التاج نيابة عنهم، وتوفير الموارد المالية لتغطية نفقات المفوضين، وقد قوبل القانون الذي يجيز بعثة المفوضين للمفاوضات حول الاتحاد، الذي تم إحضاره إلى البرلمان بكامل هيئته في ٣٠ تموز ١٦٧٠، بمعارضة ملحوظة داخل البرلمان على الرغم من حقيقة أن لوردديل رفض الكشف عن أسماء المفوضين المختارين لحين إقرار القانون وتمريره بأمان، ومع ذلك يعد الرفض المذكور الذي واجه القانون قليل نسبيا مقارنة بالرفض والمعارضة الطويلة التي أثارها عند سماعه من الأعضاء وعرضه على البرلمان أول مرة في جلسة الدورة الماضية(RPS,1670/7/5).

كان الاعتقاد السائد هو خطورة الوضع في حالة عدم الاتفاق بشأن الاتحاد وضرورة التوصل إلى حل بخصوص المسائل الشائكة التي تحول دون الوصول إلى اتحاد كامل، ويجب أن يكون هناك "**نقاش فوري**" حول التفاصيل العامة للاتحاد البرلماني التي لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق بشأنها على سبيل المثال ، إذ لم يتم الاتفاق بعد فيما إذا كان هناك برلمان واحد أو برلمانان، أو إذا كان سيتم الحفاظ على قوانين وامتيازات البلدين كليهما بالكامل،لذلك كان من الحكمة مناقشة هذه القضايا، لأنها ستوفر استبعاد ما تفاوض عليه المفوضون إذا لم يكن مناسبًا، كما تم الإعراب عن القلق بشأن النفوذ المهيمن لإنكلترا على المفاوضات(RPS, 1670/7/5).

كانت لانكلترا خطوة في إجراء المفاوضات ولم يقتصر الأمر على عقد اللقاءات في لندن، وبالتالي تكون لدى البرلمان الإنكليزي معرفة فورية بالإجراءات، وما يدور خلال الاجتماع بين المفوضين، ولكن أيضا كان العديد من المفوضين الإنكليز من رجال الحاشية لهم تأثير كبير على الملك، وعلى الرغم من إن الجانب الاسكتلندي سيتخذ الخطوة نفسها مع الملك،وكان بإمكان لوردديل التباهي بصلات مماثلة مع الملك، ولكن من المشكوك فيه إمكانية معارضته أي اقتراح قد يميل إليه الملك بشدة، وكان الغرض من النقاش في الأساس محاولة تأمين المصالح الاسكتلندية مقدمًا، لكن

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد الخامس
٢٠٢٢م/١٤٤٣هـ

لودرديل لم يكن راغبًا في تجديد المناقشات القديمة على المنوال نفسه،والرتابة والروتين السابقين نفسهما، ومع ذلك استغرقت مناقشة الموضوع يومين كاملين من جلسة العمل، وتم تنحية الموضوع جانبا مع الوعد بأن يكون للبرلمان كلمته في أية تسوية نهائية تتوصل لها لجنة المندوبين للتفاوض (Mackenzie, P.186).

بدأت المفاوضات مع الجانب الإنكليزي في ١٥ أيلول ١٦٧٠، وعلى الرغم من اختلاف الحضور اليومي في كثير من الأحيان، فقد حضر ٢٥ مفوضًا اسكتلنديًا على مدار شهرين من المفاوضات، وكانت العضوية الاسكتلندية مكونة فقط من مؤيدي لودرديل، وعدد من الأساقفة وضباط الدولة، وكان الممثل الوحيد للبرغ هو السير أندرو رامزي (Andrew Ramsay)(١٦١٩-١٦٨٨)، والمعروف على نطاق واسع بأنه نائب رئيس إدنبرة الذي عينه ولي العهد، وركزت المناقشات على عملية تقليص البرلمانين كليهما إلى واحد، وهي مهمة صعبة لأنالبلدين قد اتفقا على ضرورة بقاء جميع القوانين والامتيازات دون المساس بها من الطرفين(C.S, Terry,1902,P. 188).

ألقى المحامي السير جون نيسبت(http://www.prdl.org) (Sir John Nisbet)(١٦٢٦-١٦٨٥) احد أعضاء لجنة التفاوض الاسكتلندية خطابا طويلاً ضد أي اتحاد مشروط بعد أيام فقط من المفاوضات الانكلو-اسكتلندية، وجادل بأن التفاوض على الاتحاد من دون وجود رأي للبرلمان هو خيانة صريحة، لأنه منذ أن بدأت المفاوضات امتنع عن التصويت في كل مناسبة يتم فيها التصويت وأوضح أنه إذا سُمح له بالتصويت كما يمليه عليه ضميره، فسوف يصوت بالرفض على أي قرار بشأن الاتحاد إذا لم يكن من دون شروط وبعد الرجوع إلى البرلمان، وأشار البعض إلى أنه كان ينبغي أن يُعلن موقفه قبل أن يمنح موافقته على عضوية اللجنة، لكن نيسبت أثار نقطة مهمة هي مدى صلاحية المفوضين للتصويت بعيدًا عن المؤسسة التي حصلوا منها على سلطتهم وهي البرلمان(Mackenzie, P. 194).

قدم لودرديل إلى النواب الاسكتلنديين اقتراحًا من قبله لردع الإحباط الناجم عن موضوع الاتحاد،ومواجهة مثل هذه المعارضة من داخل معسكره، وكان المقترح هو أن يجلس عدد قليل من الإنكليز بصورة دائمة في البرلمان الاسكتلندي، ولكن في حالات الطوارئ يدعو الملك البرلمانيين كليهما للاجتماع معًا لجلسة مشتركة في ويستمنستر(قصر الحكم في لندن)، لكن المفوضين الاسكتلنديين الذين واصلوا الضغط من أجل البرلمان المشترك الذي سيتم تمثيل البرلمان الاسكتلندي بأكمله جنبًا إلى جنب مع نظرائهم الإنكليز لم يتبنوا هذا المقترح مطلقا، وقد أدى اقتراح لودرديل إلى وصول الأمور إلى طريق مسدود تمامًا(Gillian H. MacIntosh, P.163).

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد الخامس
٢٠٢٢م /١٤٤٣هـ

رفض الإنكليز قبول مثل هذا المقترح في ٢٩ تشرين الأول ١٦٧٠، بعد ذلك اخبر لودرديل تويدل أن الصعوبات بدت كبيرة لدرجة أنه لا يمكن إحراز مزيد من التقدم في ذلك الوقت، وقد دعا الملك في النهاية المفوضين معًا في ١٤ تشرين الثاني ١٦٧٠ وأخبرهم أنه يعتقد أن المعاهدة غير ممكنة الآن، كما وعد بأن المفاوضات ستستمر، لكن اللجنة في الواقع لن تجتمع لاحقا، وتم في النهاية وإمام فشل المفاوضات دون التوصل إلى أي نتيجة عملية، التخلي عن مشروع الاتحاد الذي بدأ عام ١٦٦٨، وعلى الرغم من أن اقتراح الاتحاد السياسي لم يتم إسقاطه رسميًا أبدًا، فقد فهم الكثيرون أن المفاوضات لن تذهب إلى أبعد من ذلك مثل جده جيمس السادس(الأول)، ولم يحظ اقتراح الملك تشارلز الثاني بالدعم الضروري لنجاحه(P.163).

وفي الواقع، فإن أوجه التشابه بين أحداث عام ١٦٧٠ والمناقشات التي أجراها جيمس السادس (الأول) بين ١٦٠٤-١٦٠٧ بشأن الاتحاد كانت مثمرة بطريق الاتحاد للطرفين سابقا، لكن التشنجات في الآراء السياسية ووجود العديد من الخلافات وعدم إبداء المرونة من الطرفين فضلا عن اللامبالاة الإنكليزية ثم العداء الصريح، لاسيما بشأن أي تنازلات تجارية للاسكتلنديين حال دون الوصول إلى اتفاق بشأن الاتحاد، وكان المفوضون الاسكتلنديون يائسون بخصوص إلغاء قانون الملاحة، معتقدين أن هذا هو السبب الجذري وراء الصعوبات الاقتصادية الأخيرة(Maurice Lee, P. 67; Terry, P. 207) ومع ذلك، فقد قيل إنه:**"لم يكن هناك في اسكتلندا شعور واسع النطاق بأن قانون الملاحة هو المسؤول عن ويلات البلاد، بل بدلاً من ذلك كان يُعتقد أن الحرب الهولندية والضرائب المفرطة هي الأسباب الرئيسية للركود الاقتصادي وللتدهور الذي وصلت إليه البلاد"**(P. 207).

كانت دورة عام ١٦٧٠ بمثابة نجاح آخر لمفوض الملك في اسكتلندا، ولم تكن هناك حاجة مرة أخرى لتغيير الأعضاء، فقد تم إدارة الأمور وتمرير القوانين المطلوبة بصورة فاقت التوقعات، وقد تم تأجيل الجلسة التالية لكي تعقد في ١١ أيار ١٦٧١ وبسبب فشل مفاوضات الاتحاد لم يجتمع البرلمان مرة أخرى حتى ١٢ حزيران ١٦٧٢عندما استلزم ذلك بسبب اندلاع الحرب الهولندية الثالثة (Boxer, C. R,P.133)، تم انعقاد دورة برلمانية جديدة ثالثه(Keith M. Brown, P.55). عليه يتضح مما تقدم إن إلايرل الثاني جون هاي(https://www.geni.com)(Earl John Hay)(١٦٤٥-١٧١٣)، والذي عقب مركيز توييديل الأول، مفوضًا في مفاوضات الاتحاد، يرى الاتحاد مع انكلترا كأفضل وسيلة لاحتواء التطرف والعنف مع المساعدة في خلق تسوية سياسية ودينية معتدلة، إلى جانب تحقيق مصالحه الشخصية ومصالح أسرته(RPS,1689/3/158; Factsheet G4,2010,PP1-10,).

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science ISSN 2306-5249
العدد الخامس
٢٠٢٢م /١٤٤٣هـ

وكان الموالون السابقون للنظام القديم المتمثل بالملك جيمس السابع (الثاني في انكلترا)، مثل السير جيمس دالريمبل(Sir James Dalrymple)(١٦١٩-١٦٩٥)، يرون في الاتحاد وسيلة للنأي بأنفسهم عن هذا النظام وللحفاظ على النفوذ السياسي أما بعض وزراء الملك ويليام، مثل السير جون دالريمبل (Sir John Dalrymple)(١٦٤٨-١٧٠٧) وجورج ميلفيل (George Melville)(١٦٣٦-١٧٠٧)، لورد ميلفيل الرابع، أيدوا بقوة الاتحاد بوصفه وسيلة لمنع المزيد من الإصلاح الجذري وقال أندرو فليتشر, (Mackenzie w.c,1935,PP.11-372)(Andrew Fletcher)(١٦٥٥-١٧١٦) عضو في البرلمان أن اتحاد البرلمانات والتعاون التجاري بين المملكتين فقط يمكنه تصحيح العلاقة الدستورية المضطربة بين المملكتين، كمارأى البعض مثل جورج ماكنزي(George Mackenzie)(١٦٣٠-١٧١٤)ايرل كروماتي، في الاتحاد وسيلة للحصول على تسوية دينية مواتية للأسقفية الذين بدت آفاقهم أفضل بكثير في المملكة المتحدة مما كانت عليه في ثورة اسكتلندا (RPS, 1689/3/108; 1689/3/121) .

كما روج اليعاقبة لقيام الاتحاد في محاولة فاشلة لتأخير التسوية والإسراع في الإعلان عن ويليام بوصفه ملكاً وتسليمه العرش بغض النظر عن الدوافع والأسباب، اعتقد العديد من النخب السياسية في اسكتلندا أن الاتحاد سيكون مفيدًا للبلدين،فوافق ويليام وحث البرلمان على تقديم شروط مقبولة للبرلمان الإنكليزي في هذا الشأن، ووعد ببذل كل ما في وسعه لتأمين الاتحاد مع انكلترا، وأعرب البرلمان الاسكتلندي عن ثقته في قدرة ويليام على إقناع البرلمان الإنكليزي المعارض لفكرة الاتحاد بتبني المشروع في ٢٣ نيسان ١٦٨٩، إذ اختار البرلمان مفوضين للتفاوض بشأن الاتحاد لكن المفاوضات لم تحدث حينها، ومع ذلك كان الاتحاد واحد من الأسباب التي تذرعت بها الإطراف من اجل إعادة جلسات البرلمان إلى الانعقاد مرة أخرى لأن البرلمان وحده هو الذي يملك صلاحيات إجراء مفاوضات بشأن الاتحاد، أعرب المجتمعون عن الرغبة في أن المملكتين التي اتحدت بالفعل تحت تاج واحد على وفق ما عرف باتحاد التيجان من الممكن إن تتحد وتتحول إلى كيان سياسي موحد، ودولة واحدة يتم تمثيلها في برلمان واحد، تم تخويل المفوضين بصلاحيات للتفاوض بشأن "**اتحاد كامل ودائم بين المملكتين**"، وكما تم اعتبار الشؤون التجارية والضرائب من المجالات الداخلة في المفاوضات، والتي يمكن أن تجري المفاوضات بدون الخوض في شؤونها.(Clare Jackson, P.193)

إلا إن فكرة الاتحاد تراجعت بعض الشيء خصوصا مع تأسيس حزب البلد الذي قاد الحشود الشعبية المناوئة لفكرة الاتحاد الكامل مع انكلترا بذريعة الحفاظ على استقلال اسكتلندا من التدخل

JOBS مجلة العلوم الأساسية Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد الخامس
٢٠٢٢م /١٤٤٣هـ

الانكليزي(MacRae, A.,1908,P.14)، كما عارض المشيخيون الفكرة بسبب مخاوف من أنها قد تكون ضارة بالكنيسة لاسيما إن قانون السيادة الصادر في ١٦٦٩قد منح التاج سلطة عليا على سلطات رجال الكنيسة وإمكانية سيطرة الكنيسة في لندن على الشؤون الدينية(Defoe, D.,1786 P.219).

وعلى الرغم من إن الملك ويليام أوصى البرلمان الانكليزي بالسعي نحو إقرار مشروع الاتحاد في آذار ١٦٩٠، كان هناك بالمقابل القليل من الاهتمام بالفكرة من الانكليز مما أدى إلى التراجع عن الذهاب إلى المفاوضات بخصوص الاتحاد، أما بالنسبة لموقف البرلمان الاسكتلندي من الاتحاد، فقد أرسل رسالة بخصوص الاتحاد إلى الملك ويليام وتمت قراءتها دليلاً على الرغبة باتحاد يضمن كافة حقوق الاسكتلنديين من خلال المصطلحات المستخدمة من البرلمان، والتي أشارت بقوة إلى اقتراح اتحادًا مشروطاً، وبعد وفاة الملك ويليام في ١٧٠٢ لم تفلح معارضة حزب البلد للاتحاد بقيادة هاملتون نظرًا لأن العديد من مؤيدي فكرة الاتحاد بين عامي ١٧٠٢ و ١٧٠٦ كانوا أعضاء في البرلمان (Gillian H. MacIntosh,.,P.165)، وبحلول نهاية عهد الملك ويليام أدت تجربته حول المشاكل وتضارب المصالح التي فرضها الاتحاد الملكي، التي حولت ميزان القوى من الملك إلى البرلمان إلى التزام أقوى بفكرة الاتحاد، تلك الفكرة التي أثرت فيها العديد من الإحداث السياسية خلال المدة التي امتدت حتى عام ١٧٠٦.

الاستنتاجات:

نستنتج من هذه الدراسة أهم الأسباب التي أدت الى فشل مناقشات قيام الاتحاد بين مملكتي اسكتلندا وانكلترا خلال المرحلة مدار البحث وهي كالآتي:

١. كانت قوانين الملاحة الانكليزية للسنوات ١٦٦٠-١٦٦٣ السبب في تعرض الاقتصاد الاسكتلندي إلى ضرر كبير وأدى ذلك إلى فشل مناقشات الاتحاد.

٢. المفاوضات التي دارت بين اسكتلندا وانكلترا من خلال تشكيل لجنة مشتركة من بين الطرفين والتي سميت مفاوضات لجنة التجارة الانكلو-اسكتلندية في سنة ١٦٦٨ تعرضت للفشل بسبب عدم امتلاك اسكتلندا ما تقدمه وعدم تقديم الانكليز أي تنازلات بالمقابل.

٣. الحروب بين هولندا وانكلترا من البواعث الأساسية وراء أحياء فكرة الاتحاد سنة ١٦٦٩ في عهد تشارلز الثاني من اجل أضعاف التعاون التجاري بين اسكتلندا وهولندا التي كانت سوقاً تجارية لاسكتلندا.

٤. ظهور معارضة حزبية في البرلمان الاسكتلندي بقيادة هاملتون كانت احد الأسباب التي أدت الى فشل المناقشات التي تتعلق بالاتحاد.

٥. كان للبرلمان الاسكتلندي دور في ترسيخ فكرة الاتحاد خصوصاً بعد إقصاء أعضاء البرلمان المعارضين لقيام الاتحاد.

المصادر

الوثائق المنشورة

1-Records Parliament of Scotland, 1665/8/2,1669/10/110,1669/10/5,1669/10/9,1670/7/4,1670/7/5,1689/3/158,1689/3/108; 1689/3/121

2-The British Library, Medieval and Early Modern Studies, Add MS 23132,Series Three: The Lauderdale Papers, *c.*1647-1682.

الكتب العربية

١- طالب محيبس حسن ا لوائلي،٢٠١١، العاهل والبارون. ملامح الحياة البرلمانية في بريطانيا ١٠٦٦-١٩٤٩،(دمشق،رند للطباعة والنشر).

الكتب الانكليزية

1-A. A. M. Duncan,2002, The Kingship of the Scots 842-1292: Succession and Independence,(Edinburgh: Edinburgh University Press.

2-A. Macinnes,1999, Politically Reactionary Brits? The Promotion of Anglo-Scottish Union, 1603-1707 in Kingdoms United Great Britain and Ireland since 1500, (Dublin: Four courts).

3-Boxer, C. R,1974, The Anglo-Dutch Wars of the 17th Century, 1652–1674, (London:Pendragon House).

4-Bruce Lenman, J.D. Mackie,1991,A History of Scotland, (London: Penguin BooksLtd).

5-Buckroyd, J,1980, Church and State in Scotland,1661-1681,(Edinburgh: Edinburgh University).

6-C.S, Terry,1902, The Cromwellian Union,(Edinburgh: EdinburghUniversityof Edinburgh).

7-Clare Jakson,2003,Restoration Scotland 1660-1690, (Woodbridge: The Boydell Press).

8-Defoe, D.,1786, The history of the Union between England and Scotland, (London: John Stockdale).

9-Factsheet G4,2010, GeneraSeries,House of Commons Information Office, Glorious Revolution, (House of Commons).

10-G. Mackenzie,1821, Memoirs of the affairs of Scotland from the Restoration of Charles II, (German: the Bavarian State Library).

11-GillianH.MacIntosh,2002, The Scottish Parliament in the Restoration Era 1660-1681,(University of St Andrews, PhD).

12-Gillian H. MacIntosh,2007, The Scottish parliament under Charles II, 1660-1665 (Edinburgh: Edinburgh University Press).
13-John Patrick, 1974,The Origins of the Opposition to Lauderdale in the Scottish Parliament of 1673,The Scottish Historical Review, Vol. 53,(No. 155, Part 1).
14-Keith M. Brown and Alan R. MacDonald,2005, Parliament and Politics in Scotland, 1567-1707, Vol. II.
15-Keith M. Brown,1992, Kingdom or province? Scotland and the Regal Union 1603-1715, (London: Macmillan Education UK).
16-Lee, R .A, 1995,Government and Politics in Scotland, 1661-1681, (University ofGlasgow,PhD).
17-M.Young,1992,The Parliaments of Scotland: commissioners Burgh and shire, (Scottish Academic).
18-Mackenzie w.c, 1935،andrew fletcher of saltoun his life and times(،Edinburgh:Porpoise Press).
19-MacRae, A.,1908, Scotland from the Treaty of Union with England to the present time: 1707-1907 (London: J.M. Dent).
20-MauricLee, 1965,The Cabal, (Urbana: University of Illinois Press).
21-Paul H.Scott,1992, Andrew Fletcher and the Treaty of Union (Edinburgh: J. Donald).
22-Robertson Alexander،1922,The life of Sir Robert Moray: soldier, statesman and man of science 1608-1673, (London: Longmans, Green, and co).

مواقع الانترنت

1- ALEXANDER NISBET (1657-1725),< http://www.prdl.org>

2-james-douglas-16581712-4th -duke-of-hamiltonhttps://www.artuk.org

3-John Hay 2nd Marquess of Tweeddale,<https://www.geni.com>

4-John Maitland, duke of Lauderdale،https://www.britannica.com

5-Sir John Leslie, 6th Earl of Rothes،. https://www.geni.com.

JOBS
مجلة العلوم الأساسية
Journal of Basic Science
ISSN 2306-5249
العدد الخامس
٢٠٢٢م /١٤٤٣هـ

مجلة العلوم الاساسية
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الاساسية